

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 68 (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة
والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، قابيان سالفيلوي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 10/45.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

110822 290722 22-11113 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فابيان سالفولي

أهداف التنمية المستدامة والعدالة الانتقالية: عدم ترك أي ضحية خلف الركب

موجز

في هذا التقرير، يربط المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فابيان سالفولي، العدالة الانتقالية بعملية أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج يركز على الإنسان وعلى الضحايا.

ويقيم المقرر الخاص الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه عمليات العدالة الانتقالية التي تركز على الإنسان في كسر دوامات العنف وكمحفزات رئيسية للتغيير؛ ويستعرض إمكانات الاعتراف والجبر والتعبئة الاجتماعية والعمليات التي تركز على الشباب لإحداث التغيير وتعزيز الوقاية؛ ويرسم الخطوط العريضة الأولية لإطار عملياتي للنهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة الانتقالية والتي يمكن أن توجه التزامات الدول في سياق عملية أهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
4	ثانيا - اعتبارات عامة
5	ثالثا - كسر دُؤامات الأزمات والعنف
8	رابعا - مساهمة العدالة الانتقالية في النهج التي تركز على الإنسان
9	ألف - الاعتراف
13	باء - الجبر التحويلي
16	جيم - حركات من أجل التغيير
17	دال - الوقاية: التركيز على الشباب
19	خامسا - تفعيل دور العدالة الانتقالية في نهج العدالة التي تركز على الإنسان: إطار للالتزامات التي يمكن أن تحدث فرقا
20	ألف - الالتزامات على صعيد الدعوة
21	باء - الالتزامات على صعيد البرامج
24	سادسا - استنتاجات وتوصيات

أولاً - مقدمة

1 - يقدم المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فابيان سالفبولي، هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 10/45. وامتثالاً لهذه الولاية، وإدراكاً منه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، قرر المقرر الخاص تكريس هذا التقرير لتقييم النهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة الانتقالية التي يمكن أن تسترشد بها التزامات الدول في سياق عملية أهداف التنمية المستدامة. وبغية إغناء هذا التقرير، تشاور المقرر الخاص مع الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، وعقد مشاورات مفتوحة. وهو يشكر الجميع على مساهماتهم ويشكر المجيبين على استبيانهم على التقارير التي تلقاها منهم⁽¹⁾.

ثانياً - اعتبارات عامة

2 - أثبتت الصلة بين العدالة الانتقالية⁽²⁾ وأهداف التنمية المستدامة بصورة قوية. وقد صيغت على النحو الواجب مساهمات العدالة الانتقالية في جدول أعمال السلام المستدام وفي التنمية البشرية، ووضعت أفكاراً محددة لتحقيق أقصى قدر من التأثير⁽³⁾. وتشكل التزامات الدول الأعضاء في سياق عملية أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة سيكون لها تأثيرٌ على البرمجة والسياسات والمنهجيات في مجالات العدالة والتنمية والأمن. ويشجع المقرر الخاص بقوة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على استخدام هذه العملية استخداماً جيداً لزيادة تعزيز الروابط العملية، بشكل خاص، بين مختلف التدخلات السياسية، فيما يتعلق بالدعوة والإصلاح وفيما يتعلق بسيادة القانون والبرمجة الإنمائية على حد سواء.

3 - ويصبح الربط بين الاستجابات المشتركة والنظر فيها أكثر أهمية في مواجهة الأزمات والصدمات الحالية، التي تتسم بطابع اقتصادي وبيئي واجتماعي. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تؤدي دوراً هاماً في استجابات المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمات. وعلى مر السنين، أظهر مجال العدالة الانتقالية قدرة استثنائية على التكيف مع النزاعات والاستجابة لها. وبعد انتهاء الحرب الباردة، كان هناك استعداد متزايد للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب في أعقاب فترات من النزاع العنيف أو الحكم الاستبدادي. وقد أسهمت آليات العدالة الانتقالية، مثل لجان تقصي الحقائق والملاحقات القضائية وبرامج جبر الضرر، في عمليات إرساء الديمقراطية وبناء السلام. وبالتكيف مع مختلف البيئات السياسية والاجتماعية والثقافية، اتسع نطاق التفكير والممارسة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية في السنوات الأخيرة. ويؤلى مزيد من الاهتمام لدور القطاع الخاص والفساد، وتمكين الناجين، وشفاء الجراح وتخليد الذكرى، والتدابير الرامية إلى منع

(1) يشكر المقرر الخاص أيضاً توماس أونغر على بحثه وتحليله للموضوع.

(2) يشير تعريف العدالة الانتقالية المستخدم في هذا التقرير إلى تعريف الأمم المتحدة على النحو المعرب عنه في الوثيقة S/2004/616، وترسُح منظوراً تحويلي، من باب المجاز، في تدابير الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية. انظر المذكرة التوجيهية للأمم المتحدة لعام 2010 بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية؛ والمذكرة التوجيهية للأمم المتحدة لعام 2014 بشأن الجبر عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ S/2018/900؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 30 (2013) المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، الفقرتان 34 و 79. والوثيقة A/75/174، الفقرة 41.

(3) الوثيقة A/HRC/49/39 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "من العدالة من أجل الماضي إلى السلام والإدماج من أجل المستقبل"، 2020.

انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات الفاعلة في الدول والمجتمع المدني على حد سواء أن تخوض في سياقات معقدة ونزاعات طال أمدها كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية والعراق وكولومبيا ومالي، ولم تُكَلِّ كلُّ واحدة من هذه الجهود بالنجاح. وباندلاع الحرب في أوكرانيا وعودة ظهور الاستقطاب في النظام الدولي، تواجه النهج التعاونية والشاملة للسلام والعدالة تحديات هائلة.

4 - وسيستند المقرر الخاص في هذا التقرير إلى ضرورة تقديم المساعدة للتغلب على هذه التحديات المتزايدة باستمرار. وسيفعل ذلك من منظور الضحايا والناجين، الذين غالبا ما يكون نصيبهم النسيان في غمرة المناقشات عن ما يجب القيام به، ومع ذلك فهم يمسكون بمفتاح مستقبل أفضل وأكثر عدلا. وللمقرر الخاص ولاية محددة تتمثل في إعلاء أصوات الضحايا في العمليات السياسية، "لدمج نهج يركز على الضحايا في جميع الأعمال التي تدخل في إطار الولاية"⁽⁴⁾. وسيكرس هذا التقرير لمواصلة المساعدة على تفعيل الصلة بين العدالة الانتقالية والتنمية من هذا المنظور. ويتمشى التركيز على الضحايا والناجين تماما مع النهج الذي يركز على الإنسان إزاء العدالة والذي يقع في صميم عملية أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالهدف 16، الذي يسعى إلى إدماج قضايا الوصول إلى العدالة بشكل أقوى في العمل المتعلق بالتنمية والتغيير.

ثالثا - كسر دَوَامات الأزمات والعنف

5 - كان أحد الدوافع الرئيسية لإدراج العدالة في أهداف التنمية المستدامة هو اتساع فجوة العدالة التي تترك أشخاصا معينين خارج نطاق حماية القانون، دون إمكانية الوصول إلى العدالة⁽⁵⁾. وهذه الفجوة أخذت في الاتساع، لا سيما بالنسبة للضحايا والناجين، في حين أن الإفلات من العقاب يتزايد على الصعيد العالمي. ولم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير إلى أزمة بل إلى حالة طوارئ عالمية تتعلق بالعدالة. والفجوة أوسع نطاقا بالنسبة لبعض الفئات، مثل الأقليات والسكان الأصليين، وأشخاص من مجتمعات محلية متضررة وغيرها من الفئات المهمشة. وهناك بُعدٌ مُخَسِّن قوي لأزمة العدالة الحالية يُعمق عدم المساواة ويغذي التمييز. وأثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على وصول الضحايا إلى العدالة، وجبر الضرر، ومبادرات تقصي الحقائق، وغيرها من عمليات العدالة الانتقالية. ومن المرجح أن تزداد الصدمات، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية وحالة الطاقة والبيئة في العالم. وثمة وعيٌ متزايد على الصعيد الدولي بالصلوات القائمة بين الصدمات والأزمات. وفي تقرير صدر مؤخرا عن التوقعات العالمية للاجئين، تسلط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الضوء على هذه الصلات بشكل جيد، مشيرة إلى أن تزايد عدم المساواة يُوَجِّع أوار النزاعات؛ والافتقار إلى الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الافتقار إلى العدالة، يقوض التنمية في كثير من الحالات؛ ويُضخم تغيير المناخ الصراع على الموارد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تصاعد النزاعات العرقية⁽⁶⁾.

(4) قرار مجلس حقوق الإنسان 7/18، الذي جُذِّدَ بموجب قرار المجلس 10/45.

(5) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "On solid ground: building sustainable peace and development after massive human rights violations"، 2019 www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_WG-TJ-SDG16%2B_2019_Web.pdf.

(6) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "Global trends: forced displacement in 2021"، متاح على الرابط: www.unhcr.org/62a9d1494/global-trends-report-2021.

6 - ونحن نعرف اليوم المزيد عن ماهية المشاكل، ولكن استجاباتنا لها مقصورة تقصيرا خطيرا. ومن ثم فإن التدخلات الرامية إلى الحد من احتمال اندلاع أزمة ستصبح أكثر أهمية. وفي لحظات الخسارة، أو الخسارة المتوهمة غالبا، يمكن أن تتخذ الاستجابات السياسية التي تعتمد على الحكومات أشكالا عديدة وتستثير تغييرات إيجابية أو سلبية. بيد أن المقرر الخاص يرى نموا مثيرا للقلق في الاستقطاب ينادي إلى "استعادة السيطرة" ويقوض الديمقراطية ويقلل من الحيز المدني. ولذلك قد تزداد النهج العنيفة كاستجابة للآزمات. ويثيرُ النمو العالمي السريع للأنظمة الاستبدادية والإيديولوجيات المثيرة للانقسام قلقا بالغا، خاصة وأن الأدوات السياسية المستخدمة في إطار المنطق الاستبدادي هي الإقصاء والانقسام والعنف. وليس تكرار الآزمات والعنف أمرا جديدا في تاريخ البشرية، ولكنه يطرح مرة أخرى مسألة كيف نكسر دوافع العنف وما الذي يجب أن نغيره لضمان مستقبل أفضل. وهذه أسئلة رئيسية موجهة إلى المجتمعات المعاصرة وقاداتها.

7 - ويمكن للعدالة الانتقالية أن تؤدي دورا هاما في كسر دوافع العنف، إذا ما صممت ونفذت بطريقة تركز حقا على الضحايا. وينبغي أن يزيد دورها كمحرك للتغيير لا أن ينقص. وتأتي العدالة الانتقالية مصحوبة برسالة واضحة عن المسؤولية - المسؤولية عن جرائم الماضي والمسؤولية عن اختيار طرق تغير المستقبل للأفضل. وإلى جانب الالتزامات القانونية الواضحة التي تتطلب من الدول التصدي لجرائم الماضي ووضع ضمانات لمنع تكرارها، فإن العدالة الانتقالية منطقية أيضا من الناحية السياسية، لأنها يمكن أن تسهم إسهاما فريدا في بناء الثقة لا من خلال الانتصاف فحسب، بل أيضا في بناء بنية تحتية مجتمعية ومؤسسية جديدة وشاملة للجميع، من أجل أن تحد على الأقل من الخسارة في المستقبل. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تساعد في تحقيق فهم أفضل لما يسميه صانعو السياسات تبعية المسار، أي العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل. ومن خلال هذا النهج الأكثر تاريخية، يمكن للعدالة الانتقالية أن تساعد في حل المسائل المؤسسية بشكل أفضل، مثل انعدام المساواة أو التمييز أو الإفلات من العقاب، فضلا عن الأسباب الجذرية لتغير المناخ والآزمات الأخرى. ولهذا السبب يمكن أن تكون العدالة الانتقالية في بداية كسر دوامة مستمرة من العنف الهيكلي. وبطبيعة الحال، فإنها تحتاج إلى تدخلات أخرى لتتمكن من المساهمة مساهمة هادفة ومستدامة في التغيير. فهي لا تقوى على أن تنهض بعبء التغيير بمفردها.

8 - ويوفر إطار أهداف التنمية المستدامة عملية هامة في هذا الصدد، حيث تُعقد الروابط بين العدالة والتنمية والأمن، وتوضع فيها السياسات للسنوات القادمة. ومن المهم تعزيز أركان العدالة الانتقالية في هذا الإطار، ليس فقط من الناحية المجازية ولكن من الناحية العملية أيضا. وإلى جانب الأدلة التجريبية التي بدأت تدل على اتجاهات وارتباطات فيما يتعلق بمساهمة العدالة الانتقالية في السلام والأمن⁽⁷⁾، يجدر بنا

(7) Barbara F. Walter, "Conflict relapse and the sustainability of post-conflict peace", *International Area Studies Review*, vol. 19, No. 2 (2016); United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, D.C., World Bank, 2018); Tricia D. Olsen, Leigh A. Payne and Andrew G. Reiter, "Transitional justice in balance: comparing processes, weighing efficacy" (Washington, D.C., United States Institute of Peace Press, 2010); Hunjoon Kim and Kathryn Sikkink, "Explaining the deterrence effect of human rights prosecutions for transitional countries", *International Studies Quarterly*, vol. 54, No. 4 (2010); Guillermo Trejo, Juan Albarracín and Lucía Tiscornia, "Breaking State impunity in post-authoritarian regimes: why transitional justice processes deter criminal violence in new democracies", *Journal of Peace Research*, vol. 55, No. 6 (2018); Tove

أن نتذكر أن العدالة الانتقالية تسرد قصة قوية وواقعية بأصوات الضحايا والناجين. وهذه الأصوات انتشرت على الصعيد العالمي، من أوكرانيا والجمهورية العربية السورية وغامبيا وكندا وكولومبيا ونيبال، تنادي بتحقيق العدالة بعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومطالبة باتخاذ تدابير لضمان أن "لا يتكرر أبدا" ما تحملته المجتمعات المتضررة من أعمال عنف في الماضي. ويمكن رؤية زخم هذه الحركة الداعية إلى التغيير من خلال العدالة رؤية واضحة في البيانات والسياسات على الصعيد الدولي. بيد أن الفجوة في التنفيذ لا تزال واسعة من الناحية العملية. والقصد من هذا التقرير هو تقديم مساهمة استراتيجية في هذا الصدد.

9 - ومن شأن تعزيز دور العدالة الانتقالية سياسيا وعملانيا في إطار أهداف التنمية المستدامة أن يساعد على معالجة ديول الأزمات في امتثال تام لسيادة القانون، ولكن سيساعد أيضا على بناء هياكل ذات مغزى محليا وسياقيا ويمكن أن يساهم في الحلول دون وقوع أزمات. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تفعل ذلك من خلال تقديم منظور مختلف، أي التركيز على الأشخاص الذين يعانون من القمع أو المعرضين للخطر أو الذين لديهم أفكار ومصلحة في المستقبل وإعطاء صوت لهم، مثل الشباب. كما يمكن أن يلقي الضوء على الهياكل المسينة والمستعدين من هذه الهياكل.

10 - وتعمل العدالة الانتقالية في خضم تحديات وقيود هائلة، لأنها تعمل في بيئات ما بعد النزاع وما بعد الاستبداد. ويمكن أن تؤدي دورا في الاستجابة لأعراض الأزمات وأن تنظر أيضا في المسائل الطويلة الأجل والمشاركة بين الأجيال من خلال التركيز على جذور النزاع والعنف. وبالمقارنة مع الاستجابات الأخرى، توفر العدالة الانتقالية تركيزا مهما، أي إنها تركز على الضحايا والناجين. وهنا يكمن دور رئيسي لولاية المقرر الخاص، ألا وهو المساعدة على توفير إطار يمنح هذه الجهات الفاعلة صوتا ويكفل إشراكها سياسيا على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف، حيث لا صوت لها عادة. ويسعى المقرر الخاص في هذا التقرير إلى تقديم مساهمة من منظوره، للنظر في الأفكار والاستراتيجيات السياسية التي يمكن أن تحدث تغييرا ملموسا بالنسبة لهم، ومن ثم للمجتمع.

11 - ويجب أن يكون العثور على إجابات بشأن أفضل السبل لإحداث التغيير في صميم عمليات العدالة الانتقالية والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعندما يُنظر للتغيير من المنظور الواسع للمساعدة في خوض غمار هذا الميدان، بوصفه خط أساس للبدء منه، فإن هذا التغيير ينبغي أن يمكن من تجديد العقد الاجتماعي الذي يشمل الضحايا والناجين، وينبغي بذل جهود حتى يكون ذلك التجديد مستداما. وينبغي أن تكون النهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة في مقدمة وصلب هذا التغيير.

12 - وهناك وعي أكبر، على الأقل في بعض الأوساط، بمخاطر العيش باستمرار في عالم لا ننجح فيه في كسر دوامات العنف. وينعكس ذلك في السياسات التي تعالج الوقاية في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى (انظر الوثيقة A/75/982). وتتطلب الاستجابة لهذا التحدي إرادة سياسية، واستخدام عمليات تقييم تدفعها

Grete Lie, Helga Malmin Binningsbø and Scott Gates, "Post-conflict justice and sustainable peace", World Bank Policy Research Working Paper, No. 4191 (Washington, D.C., World Bank, 2007); Leigh Payne and others, "Conflict prevention and guarantees of non-recurrence", Background Paper for United Nations and World Bank Pathways for Peace study (Washington, D.C., World Bank, 2017); and Mariam Salehi and Timothy Williams, "Beyond peace vs. justice: assessing transitional justice's impact on enduring peace using qualitative comparative analysis", *Transitional Justice Review*, vol. 1, No. 4 (2016).

النتائج بدلا من عمليات تقييم تدفعها النواتج، واستعدادا لمواجهة المنهجيات التي عفا عليها الزمن، والثقافات والتحيزات المؤسسية غير المفيدة، والنهج الساكنة.

13 - وسيسعى المقرر الخاص في هذا التقرير إلى تقديم مساهمة في هذا الصدد من خلال عرض الآراء والأسئلة الرئيسية بشأن أفضل السبل لتفعيل العدالة الانتقالية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وسيجري ذلك من منظور الضحايا والناجين، باعتباره المنظور الرئيسي للنهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة الانتقالية. وهذا يشمل ضحايا اليوم، ولكن أيضا ضحايا الغد. ولذلك فإن المقرر الخاص سيعتمد أيضا منظورا يركز على الشباب. فالمستقبل للشباب، ولكن تقع على عاتقنا مسؤولية العمل معهم اليوم لإحداث تغيير.

14 - وتوفر الأزمات والصدمات أيضا فرصا سياسية للتغيير، لأن التحولات التي لوحظت ستوفر مجالا يلزم استخدامه بطريقة خلاقة لسد فجوة العدالة والترويج لتنفيذ القواعد المعيارية، التي ينبغي ألا تفرض أفكارا دون النظر في السياق، بل أن توفر دليلا أخلاقيا أوسع نطاقا للمضي قدما. ويتعين على الضحايا أن يكونوا أطرافا فاعلين رئيسيين وأن يحتلوا مركز الصدارة في هذه العملية.

رابعاً - مساهمة العدالة الانتقالية في النهج التي تركز على الإنسان

15 - هناك العديد من الطرق التي يمكن للعدالة الانتقالية من خلالها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجمع بين العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة شاغل أساسي يتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم المساواة والاستبعاد والتمييز والتهميش. والعدالة الانتقالية تتيح إمكانية تحقيق تنمية أكثر استدامة من خلال ضمان إدماج أكبر وأكثر فعالية وتنوعا في المجتمع، ومن خلال تعزيز الحد الأدنى من متطلبات العدالة. ولهذا السبب فإن الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية والتنمية ستكسب الكثير من جراء التنسيق الفعال، بحثا عن التكامل وتعزيز المتبادل لتدخلاتها (انظر الوثيقة [A/HRC/49/39](#)). وفي تقرير صدر مؤخرا عن الصلات بين العدالة الانتقالية والتنمية، توضح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذه النقاط وتشدد بوجه خاص على ضرورة النظر في مساهمة العدالة الانتقالية في نهج العدالة التي تركز على الإنسان، والتي تقع في صميم الأهداف، لا سيما الهدف 16، الذي يربط بين السلام والعدالة وشمول الجميع، وغالبا ما يشار إليه على أنه هدف تحويلي و "عامل تمكين" شامل لجميع الأهداف الأخرى ويمسك بمفاتيح "عملية" إطلاق الطاقات التحويلية في إطار الأهداف بأكمله (انظر المرجع نفسه). ويؤيد المقرر الخاص هذا التحليل.

16 - وتتمثل الرسالة الرئيسية لنهج العدالة الذي يركز على الإنسان في الانتقال من التركيز المؤسسي إلى منظور يقدر قيمة تجارب الناس المعيشية كدليل للمساهمة في إحداث تغيير مهم. وتعد عمليات العدالة الانتقالية لحظات رئيسية في التجربة المجتمعية ويمكن أن تساعد في المضي قدما بمنهجية تركز على الإنسان، لا سيما في مجال الوصول إلى العدالة (الهدف 16)، ولكن أيضا في مجالات المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والتعليم (الهدف 4)، والشراكات العالمية (الهدف 17). وتتمثل المساهمة الرئيسية للعدالة الانتقالية، إذا ما صممت بطريقة تركز على الإنسان، في أنها تدمج أصوات الضحايا وتجاربهم وتسهم في إقامة هيكل للعدالة للعمل على تلبية المطالب التي تقدمها تلك الأصوات.

17 - وتسعى العدالة الانتقالية إلى وضع الناس في صميم عمليات العدالة والمساءلة وإحداث فرق ملموس لمصلحة الضحايا من خلال سد فجوة العدالة (انظر الوثيقة A/HRC/34/62). ومع ذلك، ينبغي ألا يقتصر تركيزها على المساءلة الجنائية الفردية. بل ينبغي لها أيضا أن تعترف بما للضحايا من احتياجات وتطلعات متعددة في مجال العدالة فيما يتعلق بالجبر والحقيقة والذاكرة وتغيير الهياكل المسيئة. ويشير المقرر الخاص إلى أهمية اعتماد منظورات كلية بشأن العدالة الانتقالية كمساهمة رئيسية في النهج التي تركز على الإنسان. وفي الماضي، كان ينظر إلى الضحايا أساسا نظرة غير متفاعلة، بوصفهم مقدمين للأدلة أو البيانات في عمليات تقصي الحقائق أو كمتلقين للتعويضات. بيد أن كفاح الضحايا لنيل العدالة هو كفاح من أجل التمكن من التحكم بمصيرهم للتخلص من شعور الضحية ولمنع العنف. ولذلك لا يمكن تصميم طريق للخلاص من العنف إلا بمشاركة الضحايا الذين يمسكون بمفتاح الباب الذي يفضي إلى التغيير، ويفضي، من ثم، إلى نهج للعدالة يركز على الإنسان. ولن ينفذ الهدف 16 بنجاح ولن يحدث فرقا إلا إذا حرصت السياسات والدعوة والبرامج ذات الصلة على مراعاة هذا الدرس الهام. وينبغي أن يكون إحداث تغيير مهم للضحايا هو خط الأساس لتقييم التطبيق الناجح لعمليات العدالة الانتقالية والأهداف.

18 - ويمكن استخلاص الدروس من سياقات العدالة الانتقالية من أجل تحقيق العدالة التي تركز على الإنسان. لقد تعلموا ذلك بشق الأنفس من خلال النزاعات واليأس. والعديد من تجارب العدالة الانتقالية تتعلق بسياقات محددة، لذا يحذر المقرر الخاص من توسيع نطاق تطبيقها دون إيلاء الاعتبار الواجب. بيد أن التجارب والدروس المقارنة مهمة، ويمكن أن تعطي الأمل والإلهام للضحايا بوصفهم صانعي قرارات، ولكنها لا يمكن أن تكون مخططا للعمل. ويحذر المقرر الخاص من التقليد في أعمال العدالة الانتقالية دون تحليل سياق الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع. وسيلزم دائما إيجاد حلول لتحديات العدالة الانتقالية محليا وأن تكون خاصة بسياق محدد.

19 - ويسلط المقرر الخاص الضوء أدناه على أربعة مجالات يبدو أن لها أهمية خاصة بالنسبة لإسهام العدالة الانتقالية في العدالة التي تركز على الإنسان، وهي: (أ) الاعتراف، الذي يضع الضحايا في صميم عمليات العدالة المشروعة والهادفة؛ (ب) والجبر، الذي هو أكثر التدابير المباشرة لتغيير حياة الضحايا؛ (ج) والحركات والانتقالات، التي هي محركات للتغيير ولكنها تشكل أيضا تغييرا في حد ذاتها؛ (د) والعمليات التي تركز على الشباب ويمكن أن تحدث تغييرا وتوفر الوقاية.

ألف - الاعتراف

20 - تكمن في صميم العدالة التي تركز على الإنسان ضرورة الاعتراف بالتجارب المعيشية للأفراد والمجتمعات المحلية والعمل على أساسها من أجل سد فجوة العدالة. والاعتراف هو الهدف الرئيسي للركائز الخمس للعدالة الانتقالية: الحقيقة، والمساءلة، والجبر الشامل، وتخليد الذكرى، وضمانات عدم التكرار. وتسعى التدابير المتخذة في هذه المجالات الخمسة إلى تحقيق الاعتراف عن طريق توفير سبل الانتصاف وبذل الجهود التي تضمن عدم تكرار الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان. وقد حدد الضحايا والناجون تدخلات العدالة الانتقالية على أنها ذات مغزى في الحالات التي يرتبط فيها الاعتراف بإقرار عام بتجاربهم المتنوعة في النزاعات، وكذلك الحالات التي ساهمت في تحويل الأفكار المجتمعية الضارة والقوالب النمطية والتحيزات التي أثرت عليهم سلبا، كما هو الحال في كثير من الأحيان بالنسبة للنساء.

21 - وتدل التجارب على أن الاعتراف هو المحرك الرئيسي للتغيير إذا كان مرتبطاً بالتمثيل وإعادة التوزيع. فمشاركة الضحايا (تمثيلهم) في جهود الحقيقة والعدالة والجبر وإتاحة الفرصة لهم لتبادل خبراتهم بشروطهم الخاصة قد تساعد، على سبيل المثال، على الاعتراف بالاعتداء المُجَنَس كما تعرض له الناجون، بدلا من اتباع التعاريف التي وضعها المشتغلون في شأن العدالة الانتقالية فيما يتعلق بـ "الجرائم المجنسة". والاعتراف بتجارب النزاع الأوسع نطاقا، بما يتجاوز الوقوع ضحية، يمكن أن يساعد أيضا على الاعتراف بقدرة المرأة على تقرير مصيرها، كخطوة نحو تعزيز مركزها كجهة فاعلة اجتماعية واقتصادية وسياسية⁽⁸⁾.

22 - ويمكن للتنظيم في أوساط الضحايا والناجين أن يساعدهم على المطالبة بالاعتراف بهم من خلال تدابير العدالة، ولكن أيضا على لفت الاهتمام إلى هياكل مثل هياكل الذكورة المهيمنة التي تقوض مكافحة الإفلات من العقاب أو الهياكل التي تحافظ على انعدام المساواة. والتنظيم والتعبئة يمكن أن يساعدا الضحايا أيضا على ممارسة السلطة كممثلين سياسيين للمطالبة بالاعتراف، مثل التوزيع الجديد للموارد الاجتماعية والاقتصادية وتغيير الأدوار المجنسة في الأسرة المعيشية والمجتمع الأوسع. ويمكن أيضا الترويج لإعادة التوزيع هذه من خلال الجبر والبرامج المجتمعية (مثلا من خلال الخدمات الاجتماعية كجزء من الجبر التحويلي، أو عمليات العدالة التصالحية).

23 - وإحدى الرسائل المهمة التي تنبثق عن العدالة الانتقالية أن الضحايا يجب أن يحددوا بأنفسهم ما يعنيه الاعتراف بالنسبة لهم. فاتباع نهج مؤسسي وتقني ومعيارى بحث إزاء العدالة الانتقالية قد يحجب رؤية بعض المسائل أو يؤدي إلى نهج مؤسسية ضيقة لن تحدث فرقا لمصلحة الضحايا.

24 - والاعتراف هو أيضا مسعى مشترك بين الأجيال ويحتاج إلى إدماج النهج التي تركز على الشباب⁽⁹⁾. ولا يمكن تحميل الشباب المسؤولية عن انتهاكات الماضي، بل ينبغي تمكينهم من عدم تكرار نفس الأخطاء وبناء مستقبل أفضل. وهناك أيضا نماذج مثيرة للاهتمام يمكن اللجوء إليها للتغلب على النزاع المحتمل بين الأجيال بشأن الاعتراف من خلال التعاون. وفي نيبال، تقوم الشبكة النسائية المتأثرة بالنزاع ببناء أفرقة مشتركة من النساء الأكبر والأصغر سنا وترتبط ربطا صريحا بين الجرائم المرتكبة ضد المرأة في الماضي والحاضر وإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. وقد أسفرت الجهود المشتركة التي بذلتها جارات وأمهات وأطفال الأشخاص المختفين في الأرجنتين للوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة وتخليد الذكرى عن العديد من النتائج الإيجابية. وإن إيجاد أهداف مشتركة واستراتيجية مشتركة أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الشبكات، ومنع الانقسامات بين الأجيال التي كانت تقع في بعض الأحيان في مثل هذه السياقات. ولكن العكس هو القاعدة في العديد من السياقات. ففي بوروندي، على سبيل المثال، يؤكد الاعتراف بتركات الماضي من جديد الهياكل المعادية للجنسين عبر الأجيال. وفي السنوات الأخيرة، تعززت الروابط بين تنظيمات الشبيبة والمحاربين القداماء ورسمت هذه الروابط شكل ذكورة عسكرية داخل تنظيمات الشبيبة صار احتمال تكرارها كبيرا (انظر الوثيقة A/HRC/48/68).

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، "مشاركة المرأة الهادفة في العدالة الانتقالية"، 2022، متاح على الرابط: www.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/Research-paper-Womens-meaningful-participation-in-transitional-justice-en.pdf.

(9) تقرير قدمه التحالف الدولي لبناء السلام إسهاما في هذا التقرير. انظر جميع التقارير الواردة على الرابط: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-submissions-upcoming-report-achieving-sdgs-through-people-and-victim.

25 - وعلى نطاق أوسع، ثمة اتجاهات إيجابية تتحرك تدريجياً نحو فهم أوسع للاعتراف يسعى إلى دمج خبرات المتضررين. وفي مجال التحقيق الجنائي، لاحظنا في السنوات الأخيرة إنشاء منظمات غير حكومية متخصصة تجمع الأدلة على الجرائم الدولية ميدانياً. وتم بناء تكنولوجيات وشراكات جديدة بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. وفي بيلاروس، تعمل منظمات حقوق الإنسان المحلية جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تجمع المعلومات وتطالب بالمساءلة في مختلف المنتديات⁽¹⁰⁾. ويمكن أن تجد تجارب مماثلة في الجمهورية العربية السورية وليبيا والمكسيك واليمن⁽¹¹⁾. ولا تزال هناك ثغرات فيما يتعلق بجمع المعلومات وحفظها (مثل كيفية تخزين المعلومات وإدارتها ونقلها)، لأنها عملية مكلفة وغالباً لا تحظى باهتمام صانعي القرارات، على الرغم من الاحتياجات الطويلة الأجل في مكافحة الإفلات من العقاب. ويؤيد المقرر الخاص ويرحب بالجهود الرامية إلى زيادة إضفاء الطابع المنهجي على جمع الأدلة وإنشاء آلية دائمة وعالمية على مستوى الأمم المتحدة لجمع الأدلة وحفظها، على غرار الهياكل القائمة الخاصة بكل بلد على حدة مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وينبغي لهذه الآلية أن تعتمد نهجاً شاملاً للعدالة الانتقالية في عملها.

26 - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالاعتراف في الافتقار إلى استمرارية المشروع، نتيجة لدورات التمويل القصيرة والضيقة النطاق، ومحدودية نطاق اهتمام المجتمع الدولي، الذي كثيراً ما ينتقل من بؤرة نزاع ساخنة إلى بؤرة نزاع ساخنة أخرى. ويتمثل خطر هذا النهج في التخلي عن العمل الجيد ميدانياً الذي يحتاج إلى دعم مستدام.

27 - وفي مجال تحري الحقيقة، هناك مجموعة متزايدة من الممارسات في لجان تقصي الحقائق تركز على النهج التحويلية، التي توسع نطاق الاعتراف، وتقربه من التجارب المعيشية للضحايا وتلبي احتياجاتهم⁽¹²⁾. فعلى سبيل المثال، نظرت لجان تقصي الحقائق في بيرو وسيراليون والفلبين في مسائل من قبيل عدم المساواة والتهميش⁽¹³⁾. وفي بيرو وكولومبيا والمغرب، استجابت برامج الجبر الجماعي لاحتياجات المجتمعات المحلية والمناطق التي استهدفت أو استبعدت عمداً⁽¹⁴⁾. وفي سيراليون، شمل الإصلاح المؤسسي

(10) برنامج المساءلة الدولية لبيلاروسيا.

(11) Thomas Unger, "Independent study: observatory in support of the global fight against impunity", available at <https://euagenda.eu/upload/publications/study-global-fight-against-impunity-en.pdf>

(12) Auschwitz Institute for the Prevention of Genocide and Mass Atrocities, "Truth commissions and their contributions to atrocity prevention", 2020, available at www.auschwitzinstitute.org/wp-content/uploads/2020/05/AIPG-TruthCommissionsReport.pdf

(13) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "On solid ground: building sustainable peace and development after massive human rights violations", 2019, www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_WG-TJ-SDG16%2B_2019_Web.pdf

(14) المرجع نفسه.

تحقيق اللامركزية في هياكل العدالة والأمن وغيرها من هياكل الحوكمة، وإنشاء مؤسسات محلية تؤدي دورا نشطا في الحد من العنف وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي⁽¹⁵⁾.

28 - وهناك أدلة متزايدة تثبت وجود صلة بين العدالة الانتقالية والحفاظ على السلام. ولكن جمع البيانات لا يزال في هذا المجال مجزأ وغالبا ما يكون انتقائيا، مما يعوق استخلاص استنتاجات أعم على أساس أدلة دامغة. وبما أن الأصوات الشعبية والضحايا غالبا ما يُستبعدون في هذه العمليات، فإنه ينقصنا أيضا مدك لمعرفة ما يُجدي من الناحية العملية. وتتطلب الممارسة الفعالة جلب الضحايا إلى طاولة المفاوضات بصورة أكثر انتظاما في العمليات الحاسمة لمستقبل العدالة الانتقالية (كأثناء مفاوضات السلام، وعمليات وضع الدستور، وتصميم وتنفيذ القرارات والآليات المتعلقة بسياسات العدالة الانتقالية على الصعد المحلي والإقليمي والدولي).

29 - وعمليات العدالة الانتقالية التي لا تمثل امتثالا تاما للالتزامات المستمدة من الركائز الخمس (الحقيقة، والمساءلة، والجبر الشامل، وتخليد الذكرى، وضمانات عدم التكرار) تُديم أوجه انعدام المساواة، ولا تسهم في بناء السلام وتعيد إيذاء الضحايا. وينبغي ألا تجبرهم مشاركة الضحايا في عمليات السلام على اختيار الحصول على بعض الحقوق على حساب حقوق أخرى.

30 - وتسعى سياسات العدالة الانتقالية الأخيرة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي إلى معالجة أوجه القصور في مجال الاعتراف من خلال الدعوة إلى إجراء تحليل أوفى خاص بسياق محدد. وبالمثل، تدعو التقييمات التي تجرى في الأمم المتحدة إلى إجراء تحليل أفضل خاص بسياق محدد يركز على الإنسان ويستند إلى قواعد شعبية⁽¹⁶⁾. ومن منظور يركز على الإنسان، يلزم أن نعزز على مختلف المستويات إدراج عمليات للاستماع إلى وجهات نظر الضحايا بشأن الممارسات الجيدة والسيئة. ونفكر إلى هذا حاليا مما أدى إلى تشوهات، لا سيما على المستوى الدولي، حيث انتقدت منظمات شعبية بعض الممارسات الجيدة المزعومة التي قدمت على أنها قصص نجاح لتأمين التمويل، بما في ذلك من قبل وكالات الأمم المتحدة، لعرقلتها المساءلة ميدانياً. ويدعو المقرر الخاص إلى إدماج الأصوات الشعبية بصورة أكثر انتظاما في عمليات صنع القرار في مجال العدالة الانتقالية الوطنية والدولية، تعبيرا عن العدالة التي تركز على الإنسان. وسيسهم هذا التكامل في نهاية المطاف في إضفاء الطابع الديمقراطي على الميدان وإبعاده عن نظراته الحالية التكنوقراطية المفرطة والضيقة من القمة إلى القاعدة. وستكون إعادة النظر في دعم العدالة الانتقالية من منظور إجرائي، بدلا من منظور المشروع البحث، ذات أهمية قصوى في تنفيذ النهج التي تركز على الإنسان والتي تسهم في تحقيق الاعتراف.

31 - وهذا يسلط الضوء على الدور الأساسي لمشاركة الضحايا في عمليات العدالة كمحرك للتحويل. بيد أنه في معظم الحالات، لا تزال المشاركة تفهم على أنها مشاركة اسمية أو مؤسسية، بما في ذلك زيادة عدد الضحايا للمشاركة في إجراءات المحاكم أو لإجراء مقابلات معهم من قبل لجنة لتقصي الحقائق. ويدعو

(15) Auschwitz Institute for the Prevention of Genocide and Mass Atrocities, "Truth commissions and their contributions to atrocity prevention", 2020, available at www.auschwitzinstitute.org/wp-content/uploads/2020/05/AIPG-TruthCommissionsReport.pdf

(16) صندوق بناء السلام، 2020، "Thematic review: PBF-supported projects on transitional justice"، متاح على الرابط: www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org/peacebuilding/files/documents/thematic_review.pdf

المقرر الخاص إلى التحول نحو المشاركة التي يُنظر إليها على أنها تحويلية وتمثيلية. وينبغي إدراج الضحايا والناجين ابتداء من مرحلة التصميم وطوال دورة العدالة الانتقالية، بما في ذلك مرحلة المتابعة بعد انتهائها. وهناك بعض الأمثلة الإيجابية في الممارسة العملية، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. فعلى سبيل المثال، يتبنى الصندوق العالمي للناجين نهجا ينطلق من القاعدة إلى القمة. ويتمثل موقف المنظمة في أن مجرد إجراء مشاورات مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة لا يكفي وأنه ينبغي إشراكهم كأصحاب مصلحة رئيسيين وأصحاب حقوق (بدلاً من مستفيدين غير فعالين)، مما يحول الخطاب من التشاور إلى الإبداع المشترك وإلى تصميم الحلول والمشاريع ليس للناجين ولكن بمشاركتهم.

32 - والاعتراف الحقيقي الذي يركز على الإنسان ويهدف إلى التغلب على الأسباب الجذرية يتطلب أيضاً منظورا حساسا من الناحية السياسية. ومع عودة الاستقطاب إلى الظهور في النظام الدولي، وقع الاعتراف في أزمة شرعية حيث يطلب من الناس أن ينحازوا إلى أحد الجانبين أو أن يكونوا انتقائيين في أسوأ السيناريوهات. إن منطق "نحن مقابل هم" أو خطاب "الخير مقابل الشر" يقوض الإمكانات التحويلية للاعتراف من خلال استخدامه كأداة سياسية للحصول على القدرة على اختيار ادعاء معين دون غيره. ويتطلب التغلب على هذا المنطق القبول كنقطة انطلاق بوجود نزاعات أخلاقية عندما يتعلق الأمر بمسائل العدالة في البيئات الانتقالية. ويواجه ميدان العدالة الانتقالية باستمرار هذه المعضلات؛ والسؤال هو ما يجب القيام به حيالها⁽¹⁷⁾. فإن مجرد إلغاء الادعاء الأخلاقي للطرف الآخر سيؤدي إلى مزيد من النزاع وليس إلى حل. وتقع على عاتق العدالة الانتقالية، بوصفها نظاما يقف في بداية عمليات التحول، مسؤولية التنبيه إلى الخطأ، على أن يكون ذلك بطريقة تعددية وشاملة تعترف بالمروروثات المتعددة من التهميش والتمييز والاستعمار. وهنا تصبح المشاركة الهادفة للضحايا التي تعطي الأولوية لأصواتهم معيارا هاما.

باء - الجبر التحويلي

33 - رغم أن جميع آليات العدالة الانتقالية يمكن أن تؤدي دورا في التحول، فإن المقرر الخاص يسلط الضوء على الجبر باعتباره ينطوي على أكبر إمكانية لإحداث تغيير وإحداث فرق مهم في حياة الضحايا. وتوفير جبر فعال وكامل واجب على الدولة وينبغي أن يكون هدفا مركزيا من أهداف نهج العدالة التي تركز على الإنسان.

34 - ويسلم المقرر الخاص بالطابع الصعب لتنفيذ برامج الجبر الشاملة. بيد أن التعقيد والافتقار إلى الموارد لا ينبغي أن يكونا عذرين لعدم السعي إلى الحصول على الجبر بمختلف أشكاله (انظر الوثيقة [A/69/518](#)). بل ينبغي تناول الجبر مقدما في أي سياق للعدالة الانتقالية من خلال نهج عملي يركز على حل المشاكل. وخصوصية السياق مهمة في هذا الصدد. وينبغي أن تكون احتياجات القاعدة الشعبية وخبراتها وتوقعاتها في صلب اهتمام أي جهد للجبر. وكثيرا ما تزعم الحجج المعارضة لهذا النهج أن الضحايا يفتقرون إلى الخبرة التقنية والموارد اللازمة للمشاركة في المناقشات المعقدة. ويجب التغلب على هذه التحيزات، لأنها تتبع من هياكل بيروقراطية أو تكنوقراطية تقاوم التغيير وتخشى أن تفقد سلطاتها.

Frank Haldemann, "Another kind of justice: transitional justice as recognition", Cornell International Law Review, 2008 (17).

35 - وعلى الرغم من أهمية عمليات الجبر، فإن قدرتها على التحول لا تستخدم على أكمل وجه في الممارسة العملية. ولزيادة فعالية الحجة الداعية إلى جبر الضرر التحويلي، يشير المقرر الخاص إلى الواجبات القانونية والإطار المعياري والمعايير المنطبقة على عمليات الجبر⁽¹⁸⁾؛ ويشجع المنظمات العاملة في هذا المجال على العمل بشكل مشترك مع الأصوات الشعبية دفاعاً عن عمليات الجبر التحويلي؛ ويعرض أدناه قائمة بالمجالات التي يمكن، إذا ما جرى دعمها، أن تطلق العنان للطاقت التحويلية لعمليات الجبر وأن تسهم إسهاماً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

(أ) **عمليات الجبر الشامل** - يشدد الناجون مراراً وتكراراً على ضرورة الحصول على جبر شامل. وإلى جانب التعويض المالي، ينبغي أن يشمل الجبر إعادة التأهيل (بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية، والمساعدة القانونية والاجتماعية مثل الحصول على السكن، ودعم سبل العيش، والتدريب على المهارات، والرعاية الصحية والخدمات التعليمية)، وتدابير الرضا (الاعتذار، واسترداد الضحايا لكرامتهم، وتخليد الذكرى، وما إلى ذلك)، ورد الحقوق (استعادة مكان إقامة الضحايا، والحياة الأسرية، والتمتع بحقوق الإنسان، والعمل، وما إلى ذلك)، وضمانات عدم التكرار (إصلاح القوانين والمؤسسات والممارسات التي تسمح بانتهاكات حقوق الإنسان أو تديمها). ولسوء الحظ، تقتصر عمليات الجبر في كثير من السياقات في الغالب على دفع تعويض، وإمكانات التعويض الجبرية محدودة إذا لم يكن مصحوباً بأشكال أخرى من الجبر تعترف بالضرر الذي لحق بالضحايا وتستجيب له وتساعد الضحايا على أن يعيشوا حياة كريمة. وعلاوة على ذلك، فإن مبلغ التعويض المقدم للضحايا غالباً ما يكون زهيداً. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ عمليات الجبر بالاقتران مع آليات العدالة الانتقالية الأخرى؛

(ب) **عمليات الجبر الشامل الذي يشمل الاعتراف** - الاعتراف الذي يتحقق يمكن أن يساعد، على سبيل المثال، من خلال إصدار بيانات وإقامة نصب تذكارية وتخليد الذكرى، على التغلب على وصم الضحايا واستعادة سمعتهم. وبالمثل، فإن الدعم النفسي والاجتماعي ضروري لمعالجة الصدمة الحادة التي يعاني منها العديد من الناجين والضحايا. ومع ذلك، فإن هذا الشكل من أشكال الجبر غالباً ما يكون متخلفاً. وينبغي توفير الرعاية النفسية والاجتماعية من قبل العاملين المحليين في مجال الصحة العقلية، الذين هم على دراية بالممارسات واللغة والتاريخ والفهم الثقافي للنزاع والصدمة. وتتطلب التدابير التي تساعد على التغلب على المحرمات والتي تعامل الصحة العقلية على أنها لا تقل أهمية عن الصحة البدنية مزيداً من الدعم الدولي؛

(ج) **عمليات الجبر التي تهدف إلى أن تكون تحويلية ينبغي أن تعالج مسألة تهمة** **الناجين** - وغالباً ما ينتمي الناجون من النزاع إلى قطاعات مهمشة في المجتمع. وكثيراً ما تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى تفاقم التهميش القائم بالفعل. ويزيد الإفلات من العقاب على هذه الجرائم من إحساس الضحايا بعدم الأمان وتعرضهم لعوامل إجهاد أخرى، مثل الفقر والنزاع على الموارد والهجرة. ونتيجة لعمليات الجبر فرصة للاستجابة لهذه الحالة عن طريق الحد من الآثار السلبية للتهمة، والتخلص من الأسباب الجذرية للاستبعاد، وإدماج الضحايا بوصفهم أفراداً في المجتمع يتمتعون بحقوق وفرص متساوية؛

(18) قرار الجمعية العامة 147/60؛ والوثيقة A/69/518؛ والوثيقة A/HRC/42/45.

(د) **التصدي للعنف والتمييز الجنسانيين** - تواجه النساء، لا سيما المنتميات إلى فئات الأقليات، تحديات محددة بسبب الأعراف الاجتماعية الأبوية والتعرض لأشكال متعددة من التمييز. والجبر الكامل لضحايا العنف الجنسي ضروري ويجب أن يشمل الضحايا الذكور، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي. وهناك حاجة إلى مرافقة نفسية اجتماعية وتدابير لتوعية أفراد المجتمع للتغلب على الصدمات النفسية والوصم الاجتماعي والمحرّمات، التي تحول دون معالجة الطبيعة الجنسية للانتهاكات المتكبدّة وجبر الضرر. بيد أن العنف الجنسي ليس الأثر المجنّس الوحيد للنزاع. فقد يواجه الضحايا من النساء غير المتزوجات أو أفراد من الأقليات أو المثليات أو المثليون أو مزدوجو الميل الجنسي أو المتحولون جنسياً أو أحرار الهوية الجنسية أو حاملو صفات الجنسين مصاعب وصعوبات اجتماعية واقتصادية أكبر عند عودتهم للاندماج في المجتمع، بسبب القوانين والممارسات التمييزية على مستوى الدولة والمجتمع المحلي والأسرة، والوصم الاجتماعي، وعدم المساواة في الوصول إلى المؤسسات السياسية وسوق العمل والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف علناً بكفاح المرأة من أجل البقاء والوصول إلى الحقيقة والعدالة والجبر، كخطوة نحو زيادة تمكينها في سياقات ما بعد النزاع. والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين هم مجموعة أخرى كثيراً ما تكون مستهدفة في النزاعات، وكثيراً ما يجري كتم مطالبهم ويجب إسماع أصواتهم وتمكينهم؛

(هـ) **التوثيق الشامل والجامع** - إن تجاهل إيذاء الفئات المهمشة في كثير من الأحيان في جهود التوثيق - بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة الدولية - يقوض فرصة الضحايا لنيل اعتراف بهم في عمليات الجبر وغيرها من عمليات العدالة الانتقالية. ولم يصبح العنف الجنسي المتصل بالنزاع محور توثيق إلا مؤخراً. ويتحمل المجتمع المدني حالياً عبء معظم أعمال التوثيق. وهناك نقص في الاستراتيجيات الرسمية التي تنظر في المعاناة والاحتياجات والشواغل المحددة للمجتمعات المهمشة وكيفية حفظ هذه المعلومات في المحفوظات والسجلات الموجودة. وبما أن جهود التوثيق بعد انتهاء النزاع كثيراً ما تعتمد منظوراً خطياً، لذا فإنها تميل إلى التركيز فقط على الضحايا الذين ينتمون إلى أحد الأطراف الرئيسية في النزاع. وغالباً ما تكون قصص الإيذاء من جانب الأقليات أو غيرها من الفئات المهمشة غير مرئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخوف وعدم الثقة داخل المجتمعات المهمشة التي سبق لها أن وقعت ضحية للإقصاء والتمييز يمكن أن يؤثر سلباً على مشاركتها في جهود التوثيق. كما أن جهود التوثيق الرئيسية غالباً ما تركز على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية أو على تحديد المسؤولية الفردية، وهذا التركيز يتجاهل معلومات عن العنف الهيكلي (ذي الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية) الذي تواجهه المجتمعات المهمشة. وعادة ما يكون التوثيق أيضاً ممارسة سياسية تستند إلى روايات تديم آراء النخب أو السكان الأغلبية. ونتيجة لهذه الفجوة في التوثيق، لا يتلقى العديد من الفئات المهمشة جبراً، لا بشكل فردي ولا بشكل جماعي، مما يبقى الصدمة والتمييز دون معالجة ويقوض الإنصاف والوقاية؛

(و) **ينبغي ربط عمليات الجبر بالتنمية، من غير أن تحل محلها** - فضّم الخدمات الإنمائية والاجتماعية إلى الجبر هو منطلق عمليات الجبر التحويلي. ومع ذلك، حذر المقرر الخاص، في العديد من التقارير، وكذلك منظمات الضحايا نفسها، من تصوير الحكومات للتدابير الإنمائية الأوسع نطاقاً على أنها عمليات جبر مزعومة (انظر الوثيقتين A/HRC/42/45 و A/69/518). وعلى الرغم من أن عمليات

الجبر الجماعي يمكن أن تشمل خدمات إنمائية المنحى، فإن الأولى لا يمكن الاستعاضة عنها بالثانية، وينبغي أن تقرر بأشكال أخرى من الجبر، بما في ذلك التعويض ورد الحقوق والرضا. وينبغي أن يكون للناجين دور فعال في اتخاذ قرار بشأن التوازن بين التدابير. وثمة حاجة إلى رصد طويل الأجل لهذه العمليات باستخدام الاعتراف كمعيار للتقييم؛

(ز) يلزم زيادة دعم عمليات الجبر غير الرسمي القائم على المجتمع المحلي - وفي غياب إجراءات الدولة، شجع الضحايا ومجتمعاتهم المحلية أيضا على عمليات الجبر غير الرسمي القائم على المجتمع المحلي، بما في ذلك عمليات الذاكرة التاريخية المحلية، وتوثيق الانتهاكات، وبناء النصب التذكارية، والدعم المتبادل وعمليات الشفاء⁽¹⁹⁾. ويمكن لشبكات الأقران أن تمنح الضحايا والناجين فرصة لتبادل الخبرات، وتقديم الاعتراف المعنوي بتجاربهم، ووضع الانتهاكات على جدول الأعمال العام، وخلق تضامن مجتمعي. وينبغي للجهات الفاعلة الوطنية والدولية أن تدعم هذه الجهود. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تصرف هذه المبادرات الانتباه عن حقيقة أن الجبر والاعتراف ينبغي أن تقدمهما الدولة. وبدلاً من أن تكون عمليات الجبر التي يقودها المجتمع المحلي بديلاً، ينبغي أن تكون حافزاً على تقديم جبر أكثر شمولاً برعاية الدولة.

جيم - حركات من أجل التغيير

36 - يتطلب الحفاظ على العدالة التي تركز على الإنسان حركات وتحالفات قوية من قبل أصحاب المصلحة. والتدابير المتخذة في ميادين الحقيقة والعدالة والجبر وتخليد الذكرى وضمانات عدم التكرار كانت نتيجة للضغط الذي مارسه المجتمع المدني، لا سيما جماعات الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، أدى إنشاء آليات للعدالة الانتقالية في حد ذاتها إلى إنشاء منظمات المجتمع المدني وأدى إلى تجميعها. وعندما يتعلق الأمر ببناء الحركات والتحالفات، فإن عمليات العدالة الانتقالية هي مورد كبير ومصدر إلهام لمجالات أخرى. ويشجع المقرر الخاص على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المقارنة بشأن أهمية الحركات الاجتماعية في مجال العدالة الانتقالية.

37 - وتتمثل المساهمة الرئيسية لهذه الحركات في النهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة في تركيزها على الضحايا. ويعد فريق دعم خلوماني في جنوب أفريقيا، وشبكة النساء المتأثرات بالنزاع في نيبال، والتحالف الكونغولي للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمات الضحايا السوريين التي صاغت ميثاق الحقيقة والعدالة، والمنبر الوطني الغواتيمالي للضحايا، أمثلة على منظمات الضحايا التي وحدت جهودها وأعطت الأولوية لاحتياجات الضحايا وتطلعاتهم. وتجمع معظم هذه الشبكات مطالب الضحايا على المستوى الشعبي وتنقلها إلى المستويين المركزي والدولي، والعكس صحيح. وتيسر هذه الشبكات، مثل الشبكة الدولية المنشأة حديثاً لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والناجين منها، ممارسة الضغط الجماعي من أجل تأمين عمليات العدالة والمساءلة، مما يتيح صوتاً أقوى وأكثر توحيداً إزاء صانعي القرارات. ويشكل إطار سياسات العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي نتيجة مباشرة للضغط القوي الذي مارسه جماعات المجتمع المدني الأفريقية. وكثيراً ما كانت التعبئة والنشاط النسائي القويان القائمان على الائتلافات مقدمة قوية لمشاركة المرأة الهادفة في العدالة الانتقالية⁽²⁰⁾.

(19) تقرير مقدم من منظمة رصد الإفلات من العقاب.

(20) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "المشاركة الهادفة للمرأة في العدالة الانتقالية".

38 - وعلى الرغم من أهمية عملها، تشكو جماعات الضحايا من أن جهودها تقوضها حقيقة أن الدول نادرا ما تنفذ استراتيجيات فعالة لمشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية أو أنها لا تعمل لتلبية مطالب هذه الجماعات. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، أخذت احتياجات الناجين في الاعتبار في سياسة الجبر نتيجة لجهود الضغط القوية، ومع ذلك فإن هذه السياسة الشاملة لا تنفذ بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية. وفي جنوب أفريقيا، شارك فريق دعم خُلوماني في حلقات عمل مع وزارة العدل لوضع مقترحات للجبر، ولكن صانعي القرار رفيعي المستوى لا ينظرون فيها. وفي تونس، أفضت عملية مشاور واسعة النطاق إلى تصميم نظام لتخصيص مبالغ التعويض على أساس أضرار محددة لحقت بالضحايا، ولكن التعويضات لم تُصرف بعد، بسبب الأزمة الاقتصادية حسبما يُزعم. وفي نيبال، أدى التشاور مع الضحايا إلى وضع مشروع قانون شامل للجنة الحقيقة والمصالحة، غير أنه تغير عند اعتماده رسمياً. وفي كولومبيا، يشارك الضحايا بنشاط في وضع خطط جبر الضرر الجماعي، التي يمكن، على سبيل المثال، أن تشمل الخدمات العامة وخدمات الهياكل الأساسية أو الأنشطة التذكارية. ومما يدعو للأسف أن تنفذ تلك الخطط غالباً ما يكون بطيئاً أو غائباً، مما يسبب خيبة أمل وإحباط⁽²¹⁾.

39 - ويمنع الفقر العديد من الضحايا من المشاركة في منظمات الضحايا، لأنهم كثيراً ما يكونوا مشغولين بالكفاح اليومي من أجل البقاء. ولهذا السبب توسع العديد من منظمات الضحايا إلى ما هو أبعد من المبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، يدعم فريق دعم خُلوماني المجتمعات والمنظمات المحلية في إيجاد دعم مالي لمشاريع سبل العيش، مما يساعد الناجين على تلبية احتياجاتهم الأساسية أثناء انتظارهم لقبض تعويضاتهم. ويدعم مجلس أهلي كولومبي ينحدر أفرادهم من أصل أفريقي مطالبات الضحايا المتعلقة بالعنف في الماضي والحاضر. ولدى منظمة من منظمات الضحايا في غواتيمالا فريقها الخاص من الميسرين المجتمعيين لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي وحل النزاعات في المجتمعات المحلية، ومعالجة المشاكل الحالية مثل الفقر والهجرة⁽²²⁾. ولمواجهة الافتقار إلى دعم الدولة، تضطلع منظمات الضحايا بأدوار أوسع نطاقاً لدعم الناجين ومجتمعاتهم المحلية.

40 - وتشمل التحديات الأخرى التي تواجهها الحركات الاجتماعية إبقاء الضحايا والناجين متحمسين للدفاع عن مطالبهم على مدى فترة طويلة، في حين أن الكثيرين منهم يشيخون أو يموتون. وقد أشارت جماعات الضحايا إلى أن حكومات معينة تؤخر استراتيجياً إنشاء آليات للعدالة الانتقالية تركز على الضحايا من أجل إرهاب الضحايا أو مماثلتهم إلى أن يكفوا.

41 - وإن إيجاد أهداف مشتركة واستراتيجية مشتركة أمر بالغ الأهمية لنجاح هذه الشبكات ولمنع الانقسامات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الضحايا في هذا المسعى الهام.

دال - الوقاية: التركيز على الشباب

42 - تقع الوقاية في صميم جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تقع أيضاً في صميم الأمم المتحدة ككل، على النحو المعبر عنه في تقرير الأمين العام المعنون "جدول أعمالنا المشترك" (A/75/982). وقد وضع المقرر الخاص أطراً في ميدان ضمانات عدم التكرار تبرز الحاجة إلى مجموعة من

(21) تقرير مقدم من منظمة رصد الإفلات من العقاب.

(22) المرجع نفسه.

التدخلات على الصعيد المؤسسي والمجتمعي والفردى من أجل دعم الوقاية (انظر الوثيقة A/72/523). وبدون مراعاة خبرات القهر واتخاذ تدابير بشأنها، فإن أي استجابة مؤسسية وحدها لن تحدث فرقا. وفي هذا التقرير، يسلط المقرر الخاص الضوء على أهمية اتباع نهج وقائي يركز على الإنسان، ويُذكر بأهمية الدور الذي تضطلع به العدالة الانتقالية في هذا المجال. ويجب أن تنتظر استراتيجيات الوقاية إلى ما هو أبعد من الصعيد المؤسسي لتشمل الخبرات على صعيدي المجتمع والفرد. وبناء إجراءات وبرامج على أساس الخبرات الحية سيجعل جدول أعمال الوقاية أكثر شرعية وأكثر فعالية أيضا. ويوصي المقرر الخاص بإجراء مزيد من الدراسات لمعرفة كيف يمكن للعدالة الانتقالية أن تساعد في تعزيز العدالة التي تركز على الإنسان وتؤمن الوقاية، لا سيما بشأن الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه سياسات تخليد الذكرى في جهود الوقاية.

43 - وسيركز المقرر الخاص في هذا التقرير على المجالات التي فيها ثغرات تتطلب مزيدا من العمل، لا سيما تحسين إدماج النهج التي تركز على الشباب في عمليات العدالة الانتقالية والعدالة التي تركز على الإنسان⁽²³⁾. وفي الماضي، كان الشباب يعاملون في الغالب كمتلقين غير متفاعلين للمساعدة أو كضحايا، في حين أن دورهم كعوامل للتغيير وعناصر فاعلة رئيسية في مجال الوقاية قد تم تهميشه في الغالب.

44 - وسيركز المقرر الخاص على الصعيدين الفردي والمجتمعي، لأنه في المجتمع يعيش الشباب التجارب، الإيجابية والسلبية على حد سواء. وقد تم تحديد الاستجابات النفسية الاجتماعية، مثل الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، كعوامل تمكين لحرية التصرف في هذا الصدد، وهو أمر ضروري لنجاح عمليات العدالة الانتقالية الرامية إلى تحسين حياة الضحايا ومنع نشوب النزاعات في المستقبل.

45 - وعلى المستوى الأساسي، يلزم توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لتلبية الاحتياجات النفسية للشباب بعد انتهاء النزاع. والهدف الرئيسي في هذا الخصوص هو التعافي من الصدمة من خلال دعم تجربة أكثر إيجابية للقدرة على التصرف. بيد أن التدخلات ينبغي ألا تتوقف عند هذا الحد. وينظر النهج النفسي الاجتماعي أيضا إلى العناصر الهيكلية للعنف السياسي المتأصلة في نسيج المجتمع. ويجب أن تكون هناك أهداف أكثر طموحا لتأمين الدعم النفسي والاجتماعي تتجاوز العمل الفردي المتعلق بالصدمات وتشمل التقييمات واتخاذ إجراءات بشأن الأسباب الهيكلية. وينبغي ألا يُعامل المجتمع المدني، لا سيما من جانب الجهات المانحة، باعتباره مجرد "مقدم خدمات" في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، لأن ذلك من شأنه أن يقوض نشاطه وقدرته على إحداث التغيير.

46 - وقد أثبتت الجهود المبذولة للتصدي للتحديات النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الشباب في المجتمعات التي تعاني من النزاع مرارا وتكرارا مساهمتها في التعامل الإيجابي مع الماضي⁽²⁴⁾. وهناك أمثلة جيدة في غواتيمالا على مشاريع المجتمع المدني التي تمكن الشباب من الحفاظ على الذكريات التاريخية للنزاع وبناء السلام ومستقبل جديد في الوقت نفسه. وتؤدي هذه المبادرات دورا حيويا في منع الشباب من ارتكاب أعمال عنف ومن الهجرة. وفي سياقات أخرى، تسعى مشاريع المجتمع المدني للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي إلى تحدي سلوكيات السياسيين الذين يتلاعبون بعواطف الشباب من خلال تشويه الماضي. وتهدف هذه المشاريع إلى بناء القدرة على الصمود بين الشباب حتى يتمكنوا من مقاومة التلاعب

(23) تقرير مقدم من التحالف الدولي لبناء السلام.

(24) Brandon Hamber and others, "Youth, peace and security: psychosocial support and societal transformation", 2021.

السياسي وبالتالي المساهمة في التحول. ويمكن للقدرة على الصمود من هذا النوع أن تمنع العنف على المدى الطويل، وتزيد من التفاعل والتماسك على الصعيد الاجتماعي، وتحسن نتائج سبل العيش⁽²⁵⁾.

47 - كما أن النماذج التحويلية للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي تزيد من مشاركة الشباب وفقا لشروطهم. وفي العديد من السياقات، يقود الشباب المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية؛ فهم يحتاجون ويقومون بالتوعية ويننون تحالفات لتلبية اهتمامات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويساهمون في السلام من خلال العمل المباشر. بيد أن التمويل المستدام غير كاف لأعمال بناء السلام القائمة على الشباب والتي يقودها الشباب في أوضاع العدالة الانتقالية. ويفتقر العديد من المشاريع إلى الموارد. ويشجع المقرر الخاص المانحين على زيادة التمويل والموارد في هذا المجال.

48 - والعمل التحويلي المستتير نفسيا واجتماعيا لا يخلو من المخاطر. ومن المرجح أن ترد الدول والمجتمعات القمعية بعنف، حتى على أشكال العمل السلمي. وفي كثير من الحالات، يكون قمع الدولة بيروقراطيا وتنظيميا أيضا، مع فرض قيود مصممة لعرقلة أعمال الشباب. كما يواجه الشباب المنخرطون في الحياة السياسية مخاطر محددة، لأنهم كثيرا ما يوصفون بأنهم يشكلون تهديدا يتطلب استجابة أمنية (انظر الوثيقتين A/72/761-S/2018/86). وهذا يمكن أن يعرض الشباب للخطر جسديا ونفسيا وقد يؤدي أيضا إلى تفاقم دوافع العنف والعنف المضاد. ولذلك فإن اتخاذ قرارات بالانخراط في أشكال عمل مباشر يتطلب دراسة متأنية لهذه المخاطر، ولكنه يتطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات موحدة للتخفيف من حدتها.

49 - ولكي تكون برامج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي أداة فعالة للوقاية، يجب أيضا أن تكون طويلة الأجل. فالمكاسب القصيرة الأجل يمكن أن تضيق بسرعة، لا سيما في المجتمعات التي يتجاوز فيها تاريخ النزاع الأجيال. وكثيرا ما يتوقف التمويل والدعم الدوليان في وقت مبكر جدا. وكان أثر الدعم القصير الأجل هو تعريض السلام للخطر، بل والإضرار بالسلامة النفسية والاجتماعية للأفراد والاستقرار الاجتماعي للمجتمعات. وهناك خطر دائم يتمثل في استمرار نقل مآسي الماضي إلى الجيل القادم، مما يديم الإفلات من العقاب. وقد يستمال القادة الشباب أو يُجندون من قبل القادة الأكبر سنا. ومع ذلك، وكما تظهر المبادرات النفسية والاجتماعية، يمكن للشباب أن يكونوا أبطال التغيير بطرق عديدة غير عنيفة وأن يتجنبوا التلاعب بهم من قبل من هم في السلطة. ولذلك، يوصي المقرر الخاص بوضع مشاركة الشباب في إطار زمني متعدد الأجيال.

خامسا - تفعيل دور العدالة الانتقالية في نهج العدالة التي تركز على الإنسان: إطار للالتزامات التي يمكن أن تحدث فرقا

50 - يسعى المقرر الخاص في هذا الفرع إلى الإسهام في تحسين تفعيل الدروس المستفادة من العدالة الانتقالية من أجل تحقيق العدالة التي تركز على الإنسان. ويقترح إطارا عمليا يمكن أن تسترشد به الدول في التعهد بالتزامات باتخاذ إجراءات ملموسة تتعلق بالأنشطة المألوفة للدعوة والعمل البرنامجي. وينبغي أن يصبّ هدف جميع الإجراءات في إحداث فرق للضحايا وتضييق الشقة الحالية بين تجاربهم وصنع السياسات.

(25) المرجع نفسه.

51 - ويأمل المقرر الخاص أن تؤدي فكرة الإطار العملياتي للعدالة الانتقالية كمحرك للنهج التي تركز على الإنسان إلى إغناء المناقشات الدائرة حول أهداف التنمية المستدامة وإضافة بعد عملياتي يتجاوز التذكير ببعض قصص النجاح أو الالتزامات السياسية المفروطة في الاتساع. وينبغي أن تشمل الالتزامات المتصلة بالأهداف التي تشير إلى الرابط بالعدالة الانتقالية أنشطةً عملياتيّة ملموسة تهدف إلى إحداث تغيير. ويوصي المقرر الخاص بتنظيم مناقشة مواضيعية محددة في مجلس حقوق الإنسان لتعزيز الاهتمام والالتزام فيما يتعلق بمساهمة العدالة الانتقالية في العدالة التي تركز على الإنسان وصلاتها بعملية أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون الإطار الوارد أدناه بمثابة مصدر إلهام للالتزامات التي يمكن للدول أن تتعهد بها كجزء من عملية تحقيق الأهداف.

ألف - الالتزامات على صعيد الدعوة

52 - كما هو مبين في هذا التقرير، هناك حاجة إلى زيادة الدعوة بشأن الصلات بين العدالة الانتقالية ونهج العدالة التي تركز على الإنسان. وثمة خطوات إيجابية تتخذها تحالفات دول عبر الإقليمية، مثل تحاف العمل من أجل العدالة، التي تعمل بنشاط على تعزيز العدالة التي تركز على الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة⁽²⁶⁾. وهناك أيضا عمليات هامة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك عمليات التنفيذ الجارية لسياسات العدالة الانتقالية الإقليمية من جانب الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لجعل الصلة أكثر وضوحا في أعمال الدعوة.

53 - وينبغي للدول، عندما تضطلع بجهود الدعوة، أن تتبّع الدروس الرئيسية التي تحققت من تجربة العدالة الانتقالية والتي لها صلة بنهج العدالة التي تركز على الإنسان. وهذه الدروس تشمل ما يلي:

- (أ) إشراك الضحايا والناجين مباشرة في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية ومتابعتها؛ وينبغي أن يجري الخلق المشترك مع الضحايا على صعيدي البرامج والسياسات؛
- (ب) الدعوة بشكل أكثر اتساقا إلى نماذج تحويلية للعدالة الانتقالية، مثل جبر الضرر، في أوضاع ما بعد النزاع؛
- (ج) الدعوة إلى اتباع نهج تركز على الشباب في برامج العدالة الانتقالية تتضمن عنصرا قويا للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي؛
- (د) تقديم الدعم السياسي لتعبئة الجماعات والتحالفات التي تعمل على مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما على المستوى الشعبي.

54 - وثمة حاجة إلى أن نكفل، قدر الإمكان، اتساق السياسات ومنظورا عالميا في مجال الدعوة. ولا بد من تجنب الانتقائية في النهج والسياقات، لأنها تقوض شرعية العدالة ومصادقيتها وتجعلها كذلك جزءا من ديناميات القوة الجيوسياسية. ومن شأن زيادة إدماج أصوات الضحايا والناجين من مختلف السياقات في القرارات المتعلقة بالدعوة والاتصال أن يوفر التوجيه ويتلافى دعوى الانتقائية.

(26) Justice Action Coalition, "Justice 2023: pivoting to people-centred justice", 2022

https://6c192f99-3663-4169-a572-e50276ce5d6d.usrfiles.com/ugd/6c192f_4dd74865956d4aa0863240c54f333baf.pdf

55 - ويتعين على الدول أن تلتزم بتوفير موارد مرنة لدعم عمل المجتمع المدني وإدانة ومنع أي شكل من أشكال تقليص الحيز المدني. ويتعين على المنظمات الدولية التي لها وجود ميداني أن تشارك على نحو أكثر استباقية في مناقشة السياسات وألا تركز فقط على الأعمال التي تقودها المشاريع. ويسلم المقرر الخاص بضرورة إقامة توازن بين العمل القائم على السياسات والعمل القائم على المشاريع، ولكن يبدو أن كفة الحالة الراهنة تميل نحو التدخلات المتساهلة التي لا تدق أجراس الإنذار بما فيه الكفاية بشأن التطورات أو الاتجاهات المثيرة للقلق، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتعلقة بالعدالة. ومن شأن استمرار استخدام النهج غير المتفاعلة أن يقوض الوقاية.

56 - وأخيراً، يجب ألا تكون الدعوة طريقاً ذا اتجاه واحد، بل يجب أن تكون متبادلة. ويتعين على البلدان المانحة أن تكون منفتحة على دعم تصميم وتنفيذ سياسات العدالة الانتقالية والتنمية. ويتعين على المجتمع المدني أن يلتزم بمواصلة تنسيق أعماله في مجال الدعوة مع جهود المانحين وتجنب الدخول في منافسة معهم. ويمكنهم سوية إحداث تأثير أكبر وأيضاً تغيير الطريقة التي يجري بها تقديم الدعم.

باء - الالتزامات على صعيد البرامج

57 - هناك توافق متزايد في الآراء، على الأقل على صعيد السياسات، حول ضرورة الانخراط في نهج للعدالة تركز على الإنسان. وهذا أمر جدير بالترحيب. بيد أن المسألة تكمن في كثير من الحالات في أن هذه السياسات لا تعكس في عمل برنامجي محدد، وأن أنماط العمل القديمة تتكرر. وتتمثل نقاط الدخول الرئيسية على صعيد البرامج من منظور العدالة الانتقالية في جمع المعلومات، وتصميم المعارف وتجهيزها، ودعم بناء القدرات. ويمكن أن تتضمن التزامات الدول في إطار أهداف التنمية المستدامة إشارات إلى هذه الفئات الثلاث.

جمع المعلومات

58 - أحد الشروط المسبقة الهامة لإحياء النهج التي تركز على الإنسان في مجال العدالة التفكير عملياً في المعلومات التي ستكون مطلوبة، وما هي المنهجيات التي ينبغي استخدامها، ومن يمكنه المساهمة في جمع هذه المعلومات. وفي العديد من سياقات العدالة الانتقالية اليوم، هناك ما يكفي من المعلومات المتاحة التي يمكن أن تكون ذات صلة بنهج العدالة الذي يركز على الإنسان، ولكن التحدي يكمن في توجيه هذه المعلومات، وتحليلها ومعالجتها، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإحداث تغيير (مثل فتح تحقيق جنائي، ودعم إنشاء برامج لجبر الضرر، وإنشاء هيئة تنسق البحث عن الأشخاص المفقودين، وإصدار عقوبات لتحقيق الإصلاح).

59 - والقضية الرئيسية اليوم هي ما هي البنية التي يجب وضعها بحيث يمكن جمع المعلومات الصحيحة ثم استخدامها من أجل إحداث فرق. وينبغي أن تركز التزامات الدول على بناء هيكل في عمليات العدالة الانتقالية يركز حقا على الإنسان، فضلاً عن توفير ضمانات مدمجة فيه ضد المصالح الحزبية أو المؤسسية. وسيكون المحك ما يمكن أن يكون له أكبر تأثير دائم على الضحايا والناجين. ولن يكون للنهج الضيقة لجمع المعلومات هذا الأثر.

- 60 - ولذلك ينبغي أن تتخذ التزامات الدول منظورا أكثر شمولية وأن تشير تحديدا إلى كيفية دعم التدابير التي تبرز بعض المسائل الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل عمليات الجبر والتهميش وعدم المساواة والتمييز. ومن أجل اعتماد التزامات يقصد بها إحداث فرق، من المهم أن تؤخذ في الحسبان كيف يمكن جنسنة عملية جمع المعلومات وكيف يمكن أن تعالج الأبعاد المتداخلة لإيقاع الضحايا.
- 61 - وهناك حاجة ملحة إلى جمع معلومات موثوقة يمكن استخدامها مباشرة في العمليات السياسية. ومن شأن الالتزام بمعلومات قوية ومتاحة على نحو كاف ويمكن الوصول إليها أن يساعد على جعل عمليات صنع القرار السياسي أكثر تركيزا وشرعية.
- 62 - وينبغي للدول أيضا أن تلتزم بتعزيز عملية جمع المعلومات التي يمكن استخدامها لمنع تكرار حالة من حالات حقوق الإنسان أو تصاعدها. وثمة حاجة إلى توجيه المعلومات وتنظيمها بصورة أفضل لمنع وقوع انتهاكات. ولذلك ينبغي للدول أن تتعهد بالتزامات أقوى تربط جمع المعلومات في عمليات العدالة الانتقالية بالرصد والتقييمات التحليلية للسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقا. ولهذا الغرض، ثمة حاجة إلى مهارات متعددة التخصصات، فضلا عن المعرفة بجمع البيانات، وأدوات لتحليل التجارب المقارنة (ما نجح وما لم ينجح) وأدوات لتقييم كيفية تأثير الوضع السياسي أو الاقتصادي في سياق معين على قدرة تدابير العدالة الانتقالية على إحداث فرق لمصلحة الضحايا.

إدارة المعارف

- 63 - إن النهج الحقيقية للعدالة التي تركز على الإنسان تحتاج إلى تحطيم صوامع الاختصاصات التي أصبحت ضارة في عالم مترابط الأرجاء. وهناك حاجة إلى التزام قوي بدعم الاستثمار في منصات معرفية أكثر دواما حيث تتاح المعلومات بصورة منهجية على شبكة الإنترنت وخارجها، ويجري تبادل الخبرات المقارنة ومعالجة المعضلات المتعلقة بكيفية ضمان المساءلة بفعالية بشكل علني.
- 64 - ويحتاج هذا المنبر أيضا إلى أداء وظيفة هامة في إسماع أصوات الضحايا. ويمكن القيام بذلك عن طريق إثارة الآراء والمطالب الفردية للضحايا، وكذلك عن طريق التعاون مع الضحايا لتقييم ما نجح على أرض الواقع، وما الذي أحدث تغييرا، وما هي هياكل المتابعة اللازمة. وينبغي للدول أن تتعهد بالتزامات واضحة في هذا الصدد.
- 65 - وبالمثل، فإن الالتزامات بالعمل مع المنظمات التي لديها شبكات شعبية قوية ضرورية لإدارة المعارف التي يقصد بها أن تركز على الإنسان. وينبغي للدول أن تلتزم بتيسير خطط التمويل المرنة والتعاقد من الباطن عند الضرورة لدعم شبكات الضحايا.
- 66 - وتحتاج الدول، فضلا عن المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنمائية والجهات الفاعلة العاملة في مجال قضايا العدالة، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على حلقات تبادل المعرفة في مجال الدعوة والعمل البرنامجي إذا كانت جادة في إحداث فرق طويل الأجل وتغيير الهياكل التي عفا عليها الزمن.
- 67 - وهناك حاجة إلى التزامات قوية لتحسين رصد عمليات العدالة الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق بتأثيرها الفعال على حياة الضحايا والناجين. وينبغي أن يقع التقييم على عاتق الضحايا أنفسهم. وبالتالي، تتطلب نماذج الرصد والتقييم نهجا مختلفة، وليس مجرد نهج كمي، بل أيضا قياس رضا الضحايا عن تدابير

العدالة الانتقالية ومدى قدرة هذه الآليات على إحداث تغييرات في حيواتهم وصالح أمورهم. ومن الأمثلة على هذا النهج مشروع مؤشرات السلام اليومي، حيث وضعت المؤشرات في إطار نهج تشاركي مع الضحايا.

68 - ويتعين على الدول والجهات المانحة أن تلتزم بنماذج رصد وتقييم تقيس الأثر الطويل الأجل على أساس العمليات بدلا من النواتج القصيرة الأجل الموجهة نحو المشاريع. ويحتاج المانحون أيضا إلى توفير تمويل مرن يتجاوز دورات المشاريع. ومن شأن الالتزامات في هذا الصدد أن تحدث فرقا كبيرا على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى عمليات الرصد والتقييم من منظور تعلم الدروس وليس فقط من منظور قصص النجاح القصيرة الأجل. وينبغي أن تعطي التزامات الدول فيما يتعلق بعملية أهداف التنمية المستدامة إشارة قوية في هذا الاتجاه.

بناء القدرة

69 - إنَّ النهج التي تركز على الإنسان نهجٌ جديدة ومعقدة. ولذلك، فإن تصميمها وتنفيذها يتطلبان بناء القدرات. وهناك احتياجات ملموسة في هذا الصدد، لا سيما في المجتمع المدني، ولكن أيضا لدى المنظمات الدولية ومقرري السياسات ومؤسسات الدولة.

70 - وينبغي أن تكون الالتزامات بدعم بناء قدرات المجتمع المدني طويلة الأجل ومرنة، وأن تستجيب للاحتياجات في سياقات محددة. ومع ذلك، يمكن لجهود بناء القدرات التي تستهدف جماعات المجتمع المدني المحلية أن تركز على كيفية اتخاذ القرارات وأين يمكن العثور على نقاط دخول للدعوة والتوثيق والرصد وتبادل المعلومات، وكذلك على جمع التبرعات.

71 - وينبغي أن تستند الالتزامات أيضا إلى العمل القائم. ويعكف بعض المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة أصلا على بناء القدرات وتقديم الدعم التقني بشأن كيفية التحقيق في البيانات المفتوحة المصدر ورصدها والبحث فيها، وبشأن التحريات الجنائية، وبشأن الصلات بين الوقاية والعدالة الانتقالية. ويمكن أن تكون القضايا المواضيعية الأخرى مفيدة ويمكن الاستفادة منها من خلال الشراكات وسبل التعاون.

72 - علاوة على ذلك، ينبغي أن تدعم الالتزامات الشراكات مع الشبكات في بلدان الجنوب لتحديد الفئات التي تحتاج قدراتها إلى بناء وضمان أن يكون لهذه الجهود امتداد جيد. ومن المهم أيضا اتباع نهج متوازن جغرافيا. وقد تشكل القدرة اللغوية تحديات، ولكن يمكن التغلب عليها بسهولة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

73 - وينبغي للدول، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية، أن تلتزم أيضا بتوفير بناء القدرات داخل هيكلها الخاصة بشأن العدالة الانتقالية ومساهماتها في العدالة التي تركز على الإنسان. ويمكن البناء على عمل يجري الاضطلاع به أصلا في هذا الخصوص. ووضع كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي أطرا سياساتية بشأن قضايا العدالة الانتقالية؛ ويمكن استخدام عمليات تنفيذها لإدماج التدريب وبناء القدرات في مجال العدالة الانتقالية وصلاتها بالتدخلات الأخرى.

74 - ومن شأن المزيد من بناء القدرات أن يساعد على تجنب سوء التفسير وتحسين عملية صنع القرارات المستتيرة من الناحية العملية. وتساعد مراعاة أصوات الضحايا وضمان مشاركتهم في جهود بناء القدرات على ربط التدريب بخبرات الحياة الحقيقية. وإن إقامة صلات في إطار نهج العدالة التي تركز على الإنسان ينبغي أن تشكل التزاما رئيسيا آخر في أعمال بناء القدرات.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

75 - المقرر الخاص يسوق حججا في هذا التقرير مفادها بأن العدالة الانتقالية يمكن أن تؤدي دورا هاما في كسر دوامة العنف. وتأتي العدالة الانتقالية حاملة رسالة واضحة عن المسؤولية عن جرائم الماضي وعن اختيار طرق تُغير المستقبل نحو الأفضل. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تجد حلا للمسائل المؤسسية، مثل انعدام المساواة أو التمييز أو الإفلات من العقاب، فضلا عن الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات. ولهذا السبب يمكن أن تكون العدالة الانتقالية في بداية كسر دوامة مستمرة من العنف الهيكلي.

76 - فالعدالة الانتقالية وحدها لا يمكن أن تحدث تغييرا؛ وهناك حاجة إلى تدخلات أخرى في مجالي التنمية وبناء السلام لاستكمال ومواصلة العمل ميدانيا. ويوفر إطار أهداف التنمية المستدامة عملية هامة في هذا الصدد، حيث تُعقد الروابط بين العدالة والتنمية والأمن، وتوضع فيها السياسات للسنوات القادمة. ومن أجل ترسيخ العدالة الانتقالية بقوة في هذا الإطار، ليس من الناحية المجازية وحسب بل أيضا من الناحية العملية، من المهم أن نهدف إلى كسر دوامات العنف.

77 - وتوفر الأزمات والصدمات أيضا فرصا سياسية للتغيير، لأن التحولات التي نلاحظها اليوم ستوفر أيضا مساحة ينبغي استخدامها بطريقة خلاقة. وعندما يُنظر للتغيير من المنظور الواسع للمساعدة في خوض غمار هذا الميدان، فإن هذا التغيير ينبغي أن يُمكن من تجديد العقد الاجتماعي الذي يشمل الضحايا والناجين، وينبغي بذل جهود حتى يكون ذلك التجديد مستداما. وينبغي أن تُوضع النهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة في مقدمة وصلب هذا التغيير. وقد تبين في هذا التقرير أن العدالة الانتقالية، من خلال تركيزها على الضحايا والناجين، يمكن أن تعلمنا دروسا هامة بشأن نهج عدالة يركز على الإنسان، مثل الحاجة الأساسية إلى الاعتراف وجبر الضرر من أجل التحول، والحاجة إلى دعم التعبئة الشعبية لإدامة التغيير، والحاجة إلى تنشيط الجهود الرامية إلى إدماج النهج التي تركز على الشباب من أجل المساهمة في الوقاية.

78 - وفيما يتعلق بالاعتراف، يقترح المقرر الخاص اعتماد نهج حساس من الناحية السياسية يسعى إلى التصدي للانتقائية في جهود العدالة العالمية وله نظرة مشتركة بين الأجيال تركز على الشباب. وينبغي للضحايا دائما أن يحددوا ما يعنيه الاعتراف بالنسبة لهم. فاتباع نهج مؤسسي وتقني ومعياري بحت إزاء العدالة الانتقالية يمكن أن يؤدي إلى حجب رؤية بعض المسائل أو إلى نهج مؤسسية ضيقة لن تحدث فرقا بالنسبة للضحايا. ولضمان الاعتراف على النحو الواجب بأصوات القاعدة الشعبية وأصوات الضحايا، يشجع المقرر الخاص الدول على وضع محكات لسبر ما هو مُجدّ عمليا من منظور الضحايا والناجين. ويجب على الدول والجهات المانحة أن تكفل التشاور مع الضحايا والناجين على نحو أكثر انتظاما ومشاركتهم في العمليات الحاسمة لمستقبل العدالة الانتقالية في بلدانهم، مثل أثناء مفاوضات السلام، وعمليات صياغة الدستور، وتصميم وتنفيذ قرارات وآليات سياسة العدالة الانتقالية على الصعد المحلي والإقليمي والدولي. ويجب على الدول ألا تستخدم أصوات الضحايا أبدا كذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بالركائز الخمس للعدالة الانتقالية: الحقيقة، والمساءلة، والجبر الشامل، وتخليد الذكرى، و ضمانات عدم التكرار.

79 - ويسلط المقرر الخاص الضوء على الجبر باعتباره التدبير الذي ينطوي على أكبر إمكانية لإحداث تغيير وإحداث فرق مهم في حياة الضحايا والناجين. وينبغي أن يكون دعم عمليات الجبر وتعزيزها هدفا مركزيا في النهج التي تركز على الإنسان إزاء العدالة، وهذا ما لا يحدث حاليا. ويوصي المقرر الخاص على وجه الخصوص باعتماد جبر شامل يتجاوز الدعم المالي ويشمل إعادة التأهيل، وتدابير ترصية، ورد الحقوق، وضمانات عدم التكرار. وينبغي أن تعالج عمليات الجبر التي يقصد بها أن تكون تحويلية الأشكال المتداخلة للتمييز والتهميش اللذين يعاني منهما الضحايا، بمن فيهم النساء والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية ومزدوجو الجنس، وأفراد الأقليات. وتؤدي الفجوة الحالية في التوثيق إلى عدم حصول العديد من الفئات المهمشة على جبر. ويجب على الدول أن تنصرف على وجه الاستعجال لسد هذه الفجوة مساهمة منها في الانتصاف والوقاية. وينبغي ربط عمليات الجبر أيضا بالتنمية، من غير أن تحل محلها. ويجب على الدول والجهات المانحة أن تدعم بقوة عمليات الجبر المجتمعية وغير الرسمية.

80 - ويتطلب الحفاظ على العدالة التي تركز على الإنسان حركات وتحالفات قوية من قبل أصحاب المصلحة. ومن منظور العدالة الانتقالية، فإن تركيز العديد من الحركات والتحالفات على الضحايا قد أحدث فرقا ملموسا من الناحية العملية. ويشجع المقرر الخاص الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني على إعداد المزيد من الدراسات والبحوث المقارنة بشأن أهمية الحركات في مجال العدالة الانتقالية. وينبغي أن يسلط هذا الضوء على غزارة الخبرات وعدد التحديات التي تواجهها الحركات الاجتماعية التي تعمل على القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية. ويشكل نقص الموارد واحدة من العقبات المعروفة التي تعوق فعالية المبادرات التي يقودها الضحايا والناجون. ويحث المقرر الخاص الدول والجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم السياسي والمالي لهذه المبادرات، لا سيما من منظور طويل الأجل. وما فتئت الحركات النسائية تحقق نجاحا في إحداث التغيير، ولكنها تحتاج أيضا إلى دعم مستمر من الدول والجهات المانحة.

81 - وحدد المقرر الخاص ثغرة في إدماج النهج التي تركز على الشباب في العدالة الانتقالية. ويمكن تحسين دور العدالة الانتقالية في إشاعة العدالة التي تركز على الإنسان إذا ما تم الاعتراف بالشباب على نحو أفضل في إطار عملياتها. ولا بد من زيادة تعزيز دورها كعوامل للتغيير وعناصر فاعلة رئيسية في مجال الوقاية. ويحث المقرر الخاص الدول والجهات المانحة على زيادة الاهتمام بالمبادرات التي تركز على الشباب على الصعيدين الاجتماعي والفردية وزيادة دعمها، حيث إن الشباب يعيشون في هذين الصعيدين تجاربهم الإيجابية والسلبية على حد سواء. وقد تم تحديد الاستجابات النفسية الاجتماعية (الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي)، كعوامل تمكين لحرية التصرف، وهو أمر ضروري لنجاح تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الرامية إلى تحسين حيوات الضحايا ومنع نشوب النزاعات في المستقبل. ويوصي المقرر الخاص بوضع أهداف أكثر طموحا للدعم النفسي والاجتماعي تتجاوز العمل الفردي المتعلق بالصدمات النفسية وتشمل تقييمات وإجراءات بشأن الأسباب الهيكلية للعنف والاستبعاد.

82 - وفيما يتعلق بسبل المضي قدما، يقترح المقرر الخاص إطارا عملياتيا تهتدي به الدول عند التعهد بالتزامات في سياق عملية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأنشطة الملموسة التي تروج لاتباع نهج للعدالة الانتقالية يركز على الإنسان. وتشمل هذه الأنشطة إجراءات تتصل بالدعوة والعمل البرنامجي. ويوصي المقرر الخاص بأن تتبّع الدول والجهات المانحة هذه الإرشادات عن كثب في مشاركتها في عملية تحقيق الأهداف والعدالة الانتقالية، ويشير إلى أن جميع هذه الإجراءات يجب أن يكون في صلبها هدف إحداث فرق للضحايا والناجين.

83 - ولن تتحقق أهداف التنمية المستدامة بفعالية ما لم يحظ ضحايا الانتهاكات الجسيمة السابقة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والناجون منها بحقوقهم الكاملة في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وتخليد الذاكرة وضمانات عدم التكرار. وينبغي ألا تتخلف أي ضحية عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

84 - ويوصي المقرر الخاص بتنظيم مناقشة مواضيعية محددة في مجلس حقوق الإنسان لتعزيز الاهتمام والالتزام فيما يتعلق بمساهمة العدالة الانتقالية في العدالة التي تركز على الإنسان وصلاتها بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.